

رؤية مجتمع الأعمال لمستقبل الصادرات المصرية

مبادرة

جمعية المصدرين المصريين - اكسبولينك

إعداد

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

شارك في الحوار لإعداد هذه الرؤية



يناير 2023

• تهدف هذه الورقة إلى الإعلان عن رؤية القطاع الخاص لكيفية تحقيق مصر لكامل قدراتها التصديرية التي تتناسب مع ثروتها وموقعها الجغرافي المتميز، ومن ثم تتبوأ الموقع الذي يليق بها على الخريطة العالمية للصادرات السلعية الآن ومستقبلا.

• تُطرح الرؤية من خلال طرح مجموعة من الأسئلة إجابتها بهدف الوصول إلى "الدائرة المكتملة" من الإصلاحات الضرورية للوصول بمصر إلى المكانة التي تستحقها ليس فقط في التصدير، ولكن أيضا في الإنتاج والاستثمار والتشغيل، وبالتالي لا يقتصر هدف الورقة على مجرد زيادة الصادرات المصرية أو حل بعض المشكلات الجوهرية المعروفة للجميع. وبالرغم من تركيز الورقة على الصادرات السلعية، إلا أن فلسفة الورقة والإصلاحات المقترحة ذات تأثير إيجابي مباشر على الصادرات الخدمية أيضا.

• تنقسم الورقة إلى عدة أجزاء، حيث تتناول الأسئلة الأساسية المطروحة في الورقة وتحاول الإجابة عليها:

- لماذا تحتاج مصر إلى استراتيجية تصدير جديدة؟
 - وما أهمية وجود رؤية مجتمع الأعمال من القطاع الخاص تحديدا؟
 - ما هي نقاط البداية لفكر استراتيجي سليم ومختلف عما سبق؟
 - ما هي الشروط المسبقة للنجاح في وضع وتنفيذ استراتيجية تصدير جديدة؟
 - ما المقصود بالدائرة المكتملة؟
 - ما هي أهم عناصرها؟
- ونعرض في النهاية أمثلة لأهم عناصر الدائرة المكتملة من الإصلاحات للوصول إلى المستقبل المنشود للصادرات السلعية.

أولا: لماذا تحتاج مصر إلى استراتيجية تصدير جديدة؟ وما أهمية وجود رؤية مجتمع الأعمال من القطاع الخاص تحديدا؟

1. لا يخفى على أحد أن صادرات مصر بشكل عام ضعيفة للغاية، ولا تتناسب، بل لم تتناسب في أي مرحلة مع قدراتها الحقيقية من موارد مادية وبشرية، وموقع جغرافي متميز، واتفاقات تجارية على أوسع نطاق، مما يشير بوضوح إلى عدم نجاح المحاولات السابقة لوضع وتنفيذ استراتيجية تصدير صحيحة على أرض الواقع، وذلك بسبب افتقارها لعناصر النجاح، وعلى رأسها أن تكون مبنية على رؤية مجتمع الأعمال من القطاع الخاص المسئول الأول عن الإنتاج والتصدير، وليس على رؤية الدولة منفردة لما تتمنى تحقيقه.

2. الاستراتيجية الجديدة المطلوبة ملحة للغاية في الوقت الحالي، نتيجة للتغيير الكبير في الظروف الاقتصادية العالمية، سواء نتيجة لكوفيد وما نتج عنه من اختلال في سلاسل الإمداد أثناء وبعد الأزمة، أو تغيير مفاهيم الاستثمار الخارجي، أو التوترات الجيوسياسية أو بُطء النمو الاقتصادي العالمي بشكل عام، أو الحرب الروسية الأوكرانية. وقد نتج عن هذه الظروف مجتمعة تحديات كبيرة تواجهها مصر، نتيجة للتنافس المحموم بين الدول على جذب الاستثمار، واقتناص فرص التصدير المتاحة، وفي نفس الوقت نتج عن نفس الظروف فرص جديدة لمصر في الاستثمار والتصدير لن تتحقق إلا من خلال استراتيجيات جادة عاجلة بفكر مختلف تماما عن كل ما سبق، لأنها كلها فرص وقتية تتنافس عليه الدول المنافسة لمصر تصديريا بشكل دائم مثل المغرب وتركيا وجنوب إفريقيا، فضلا عن منافسين جدد مثل الإمارات والسعودية.

3. على المدى القصير تمثل زيادة الصادرات السلعية ركنا أساسيا في حل مشكلات مصر الاقتصادية الحالية من خلال تخفيف مشكلة الديون الخارجية التي وصلت إلى 155.7 مليار دولار بنهاية العام المالي في يونيو 2022، وكذلك المساهمة في استقرار سعر الصرف نتيجة لزيادة العرض من الدولار كنتيجة للتصدير، وتمتد هذه الأهمية على الأقل للثلاثين عاما القادمة؛ حيث يُقدر مجمل أقساط الديون التراكمية المطلوب من مصر سدادها بحلول عام 2054 (306.9 مليار دولار). 90 مليار منها مطلوب تسديدهم في الأعوام الستة القادمة، وذلك وفقا للبنك المركزي المصري.

ثانيا: ما هي نقاط البداية لفكر استراتيجي سليم ومختلف عما سبق؟

1. بما أن التصدير حلقة من حلقات منظومة مكتملة، تبدأ بالاستثمار والإنتاج والحصول على الخامات المطلوبة سواء من السوق المحلي و/أو استيرادا، مروراً بمنظومة النقل وكل خدمات التصدير، فلا يمكن زيادة الصادرات بشكل فعال إلا بحل المشكلات المرتبطة بالمنظومة كلها، فقوة السلسلة ستكون في حدود أضعف حلقاتها، بغض النظر عن وجود حلقات قوية وكُفء.
2. توجيه تركيز خاص إلى الصادرات الصناعية، لأن الصناعات التحويلية هي أكثر قطاع يعاني من المشكلات، وفي نفس الوقت هي القطاع الذي يحقق روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الأخرى، وهي الأكثر قدرة على التشغيل، كما أنها الأكثر تأثراً بالتغيرات المناخية. فقد إنكشمت الصناعة في الشهور الخمس الماضيه بشكل لافت للنظر.
3. قناعة القطاع الخاص أنه فيما يخص تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام، وزيادة الصادرات بشكل خاص، يجب السعي إلى تحقيق الطريق الأعلى (the high road)، وليس الطريق الأدنى (the low road) للهدف (كما هو موضح في العرض التقديمي)، بمعنى تحديد المطلوب لتحقيق طفرة تصل بمصر إلى المكانة التي تليق بقدراتها، وذلك من خلال تحرير النظام الاقتصادي من كل القيود الحالية، وليس الاكتفاء بزيادات محدودة في الصادرات في ظل العوائق الحالية، وكذلك ليس الاكتفاء بهدف الـ 100 مليار دولار المعلن، ولكن السعي وراء كامل الإمكانيات، فالتصدير هو بالفعل طوق النجاة الوحيد لمصر في حل مشكلاتها المزمنة من أزمات العملة الصعبة والتضخم.
4. التركيز على مبدأ أساسي وحاكم لتنفيذ أي تغيير حقيقي ومستدام في الأداء الا وهو التركيز على حل جذور المشكلات وعدم الاكتفاء بمعالجة أعراضها الظاهرة التي يعاني منها الجميع مثل بطء استخراج التراخيص وتخصيص الأراضي والحصول على دعم الصادرات وغيرها، فكلها مظاهر لمشكلات أكبر مرتبطة بأسلوب إدارة المؤسسات المختلفة في المنظومة الاقتصادية بل أسلوب إدارة المنظومة ككل.
5. وأخيرا، إلى أي مدى يمكن الوصول للطريق الأعلى يتوقف على ما يتحقق من الشروط المسبقة للنجاح المذكورة تفصيلا على النحو الآتي في ثالثا.

ثالثاً: ما هي الشروط المسبقة للنجاح في وضع وتنفيذ استراتيجية تصدير جديدة؟

1. تعاون الجهات الحكومية المختلفة في تحقيق هدف الوصول بالصادرات لما يليق بمصر، بدلاً من الوضع الحالي الذي تتنافس فيه الجهات المختلفة على حساب الإنتاج بشكل عام والصادرات بشكل خاص، وكأن كل جهة منها تنتمي إلى بلد مختلف، فيظهر التضارب الشديد بين السياسات.
2. انتقال الالتزام السياسي بأولوية التصدير من أعلى مستويات القرار إلى كل المستويات التنفيذية أسفلها حتى يصل إلى الهيكل الحكومي بأكمله بما فيه الجهات السيادية والأجهزة البيروقراطية المتعاملة بشكل مباشر مع الجمهور.
3. العودة بوزارة المالية إلى دورها الأصلي من توفير الموارد، وعدم التدخل في فنيات القطاعات المختلفة، كما حدث ويحدث حالياً تحديداً في الصناعة، وتحديدًا في ملف المساندة التصديري الذي تحول من حافز داعم للتصدير إلى متأخرات مالية صعبة التحصيل لا تضيف إلى قدرة المصدرين على المنافسة العالمية، فضلاً عن سياستها الضريبية التي توضع بانفصال تام عن مستهدفات الإنتاج والتشغيل والتصدير.
4. خروج الجيش والجهات السيادية من الأنشطة الاقتصادية المستقبلية المختلفة، والتوقف عن مزاحمة القطاع الخاص وفي هذا الصدد، تعد وثيقة ملكية الدولة التي صدرت في اليوم الأخير من عام 2022 خطوة إيجابية من الحكومة بشرط التنفيذ بدون تأجيل ومع وعود مستقبلية بعدم دخول استثمارات جديدة لهم في نفس المجالات التي يتخارجون منها.
5. إنهاء التداخل الخطير بين دور منظمي القطاعات (regulators) والنشطاء فيه، فلا يجوز أن تضع الجهة المنظمة (regulator) – أيًا كانت هويتها – القواعد وتدخل في التنفيذ منافسةً للقطاع الخاص. وتظهر هذه المشكلة على كل المستويات، وتظهر جلياً فيما يخص التصدير في قطاع مواد البناء، وتحديدًا الرخام وهو من القطاعات التصديرية الواعدة، ويواجه حالياً خطر الاندثار التدريجي بسبب هذا التداخل في الأدوار.
6. وجود نظام رقابي فعال لأداء الحكومة بشكل عام، من خلال تقييم دورها، تقوم به جهات محايدة غير حكومية وجمعيات تمثل المستفيدين، بدلاً من النظام الحالي الذي تقوم من خلاله الحكومة بتقييم أدائها بنفسها بلا مراجعة، خصوصاً في إطار غياب دور فعال للبرلمان.
7. توفير المعلومات التفصيلية بشكل جاد وشفاف، وبناء قواعد بيانات رقمية شاملة ومتصلة ومحدثة على جميع المستويات، حتى يمكن وضع السياسات بشكل سليم ومتابعة الأداء بصورة جادة.
8. إعداد دراسات تفصيلية عن الإمكانيات التصديرية كل القطاع، بما فيها المقارنة المستمرة بالدول المنافسة، والاستفادة بشكل سليم من دور التمثيل التجاري الغائب حالياً، فيما عدا حالات فردية محدودة.

رابعاً: ما هي عناصر "الدائرة المكملة" من الإصلاحات؟

المقصود بالدائرة المكملة من الإصلاحات (الشكل 1) مجموع الإصلاحات التي تعالج كافة جوانب الضعف ذات العلاقة والمرتبطة ببعضها البعض أفقياً ورأسياً بحيث تحل جذور المشكلات بشكل كامل ومستدام.

- تغييرات مؤسسية ضرورية على أكثر من مستوى من شأنها خلق مناخ مناسب لتعزيز القدرة التصديرية لمصر، وتحديداً، وضع التصدير كأولوية أولى.
- تغييرات جذرية في منظومة إجراءات التصدير والاستيراد، بما يضع مصر على نفس مستوى الدول المنافسة إقليمياً وعالمياً. (دراسة ECES حول الإجراءات الاستيرادية والتصديرية) – مرفق "1"
- طرح قطاعي لأهم الإصلاحات المطلوبة المرتبطة بقطاعات بعينها، وذلك وفقاً لقواعد معلومات متكاملة عن إمكانيات الإنتاج الحالية، وفرص التصدير المستقبلية لكل قطاع، وما يجب تذليله من عقبات وتبنيه من سياسات لتحقيق المستهدفات، مع وضع آلية لتحديث دوري لقواعد البيانات.

الشكل 1: الدائرة المكملة من الإصلاحات



تترابط كل هذه العناصر لتخلق الدائرة المكملة من الإصلاحات، التي من شأنها تحقيق أهداف الثلاث المطلوبة:

أولاً: توفير المناخ الملائم الذي يسمح بانطلاق التصدير بالشكل المطلوب.

ثانياً: توفير المعلومات التي تسمح بوضع السياسات التفصيلية، التي تساعد على تحقيق هذه الفرص، لكل قطاع وتحديد الجهة المسؤولة عنها، والإطار الزمني الضروري للتنفيذ.

ثالثاً: خلق الحافز للقطاع الخاص نفسه، للتوسع في الاستثمارات ذات الفرصة الكبيرة في زيادة وتنوع الصادرات المصرية.

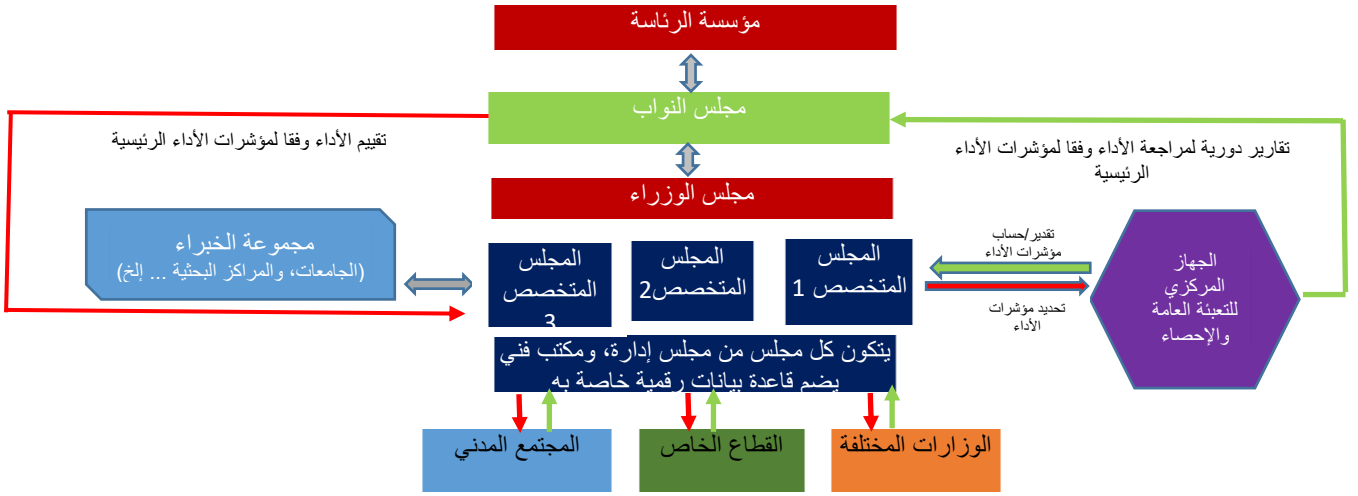
خامسا: أمثلة لأهم عناصر الدائرة المكتملة من الإصلاحات للوصول إلى المستقبل المنشود للصادرات السلعية
(أ) تغييرات مؤسسية ضرورية من شأنها خلق مناخ مناسب لتعزيز القدرة التصديرية لمصر، وتحديدًا، وضع التصدير كأولوية أولى

1. تغييرات في الإطار المؤسسي العام بما يحقق الحوكمة الرشيدة في كافة جوانب الاقتصاد ووضع التصدير كأولوية مطلقة.

- حل جذور المشكلات لن يتحقق إلا بتحقيق الحوكمة الرشيدة في إدارة كافة جوانب اقتصاد مصر؛ حيث يتم إعادة هيكلة مجلس الوزراء¹، ومشاركة كافة الأطراف المعنية في عملية صنع القرار، وتحقيق الضوابط والتوازنات (checks and balances)، والأهم هو الفصل بين التخطيط، والتنفيذ والتقييم. ويوضح (الشكل 2) كيفية تحقيق ذلك، حيث يكون منوطا بكل مجلس من المجالس المتخصصة المقترحة وضع استراتيجية القطاع (تعليم، صحة، صناعة، زراعة...)، وكذلك مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بمراحل التنفيذ، على أن يتولى الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء قياس هذه المؤشرات، ويقوم بتقييمها مجلس النواب ومؤسسة الرئاسة. ويعتمد المجلس المتخصص في عمله على كافة الخبرات المتاحة داخل الدولة، ولا يقوم بتنفيذ البرامج، ولكنه يضع الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بها فقط، بينما تتولى المؤسسات ذات العلاقة في الوزارات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني عملية التنفيذ، كل فيما يخصه.
- وينطوي الهيكل المؤسسي المعروف بالشكل على ثلاثة مفاهيم هي: لامركزية السلطة، الفصل بين الدور التنظيمي والدور التنفيذي للوزراء، والارتقاء بمهمة رسم التوجه الاستراتيجي للقطاع عند مستوى أعلى من الوزير المسؤول.
- وضع التصدير كأولوية أولى، خاصة بعد تشكيل المجلس الأعلى للتصدير ويجب أن يضم هذا المجلس خبراء في القطاعات المختلفة، ويقوم بوضع استراتيجية ومستهدفات التصدير بناء على قاعدة البيانات التي يتم جمعها دوريا عن القدرات الإنتاجية للقطاع الخاص في مصر، وفرص التصدير، وكذلك ما يرد إليه من المجالس التصديرية القطاعية الحالية ودراسات الأسواق المختلفة، والمعلومات التي ترد من التمثيل التجاري وغيرها، والتي يحدد المجلس على أساسها الحوافز المطلوبة التي تلتزم بها الحكومة، ويتم مراجعته دوريا، وفقا للمستجدات العالمية، شغل مع الاستعانة بكافة الخبراء المتاحين من خارج المجلس، وتكون كل الوزارات مجتمعة مسؤول عن تنفيذ الحوافز كل في مجاله. ويتوقف نجاح المجلس على مدى توافر المعلومات، ومدى تمكنه وأسلوب اختيار أعضائه، وغياب الاستثناءات، وأخيرا جدية المحاسبة من قبل البرلمان، وبعده مؤسسة الرئاسة.

¹ يتضمن خفض عدد الوزارات وإنشاء مكتب فني قوي على مستوى مجلس الوزراء.

الشكل 2: الهيكل المؤسسي الذي يحقق الحوكمة الرشيدة (الفصل بين التخطيط والتنفيذ والتقييم)

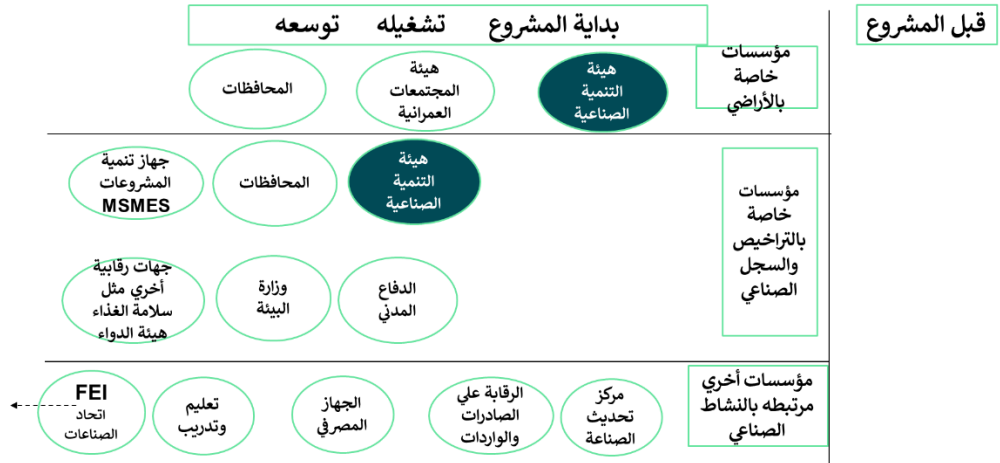


2. إصلاحات ضرورية في منظومة التصنيع والاستثمار مع التركيز على هيئة التنمية الصناعية²

- التركيز على هيئة التنمية الصناعية لكونها الجهة المنوط بها التعامل مع المستثمر في مجالات الحصول على الأرض المرفقة والتراخيص والسجل الصناعي، وكونها—نظريا على الأقل—الأب الشرعي للمستثمر الصناعي لما لها من أدوار في كل مراحل المشروع حتى قبل بدايته. (دراسة ECES عن هيئة التنمية الصناعية والمطور الصناعي).
- يكاد يرتبط بهيئة التنمية الصناعية بشكل مباشر كل منظومة تيسير الأعمال (ease of doing business) وبالتالي يتحقق فيها مواصفات التأثير التتابعي أو ما يُعرف بـ Domino Effect للإصلاح المؤسسي من خلال العمل على المحركات الأساسية للتغيير، أي البدء بالإصلاحات التي من شأنها أن تؤدي تلقائيا إلى إدراك إصلاحات أخرى في اتجاهات متعددة ومن ثم يكون تأثيرها ملموسا على نطاق أوسع.
- كل الجهود الإصلاحية بالهيئة حاليا نتيجة لضغوط اتحاد الصناعات المصري (أجندة إصلاحات انماء الصناعات) على فترات زمنية طويلة نتج عنها إصلاحات محدودة، ومتباعدة مرتبطة بشخص المسئول وميوله ودرجة استجابته للضغوط الإصلاحية، فتكون النتيجة معالجة بعض أعراض المشكلات البسيطة فقط، دون معالجة أصل/مصدر المشكلة، فتبقى المنظومة معوقة للصناعة وبالتالي للتصدير.
- أيضا التركيز على إصلاح مؤسسات أخرى مثل هيئة المجتمعات العمرانية وجهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمحليات وغيرها لتداخل أدوارها مع هيئة التنمية الصناعية ووقوع المستثمر الصناعي ضحية للمنظومة ككل (الشكلان 3 و4).

الشكل 4: أهم محاور منظومة الاستثمار الصناعي وتعدد الجهات المسؤولة عن كل مرحلة وتداخل أدوارها مع وجود هيئة التنمية الصناعية في كل المراحل

² المركز المصري للدراسات الاقتصادية. 2022. الهيئة العامة للتنمية الصناعية محفز أم معوق للاستثمار الصناعي في مصر؟ وما هي الحلول المقترحة؟، دراسة لصالح مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE). يمكن الاطلاع على الدراسة من خلال الرابط: <https://bit.ly/3iHRnMY>.



الشكل 5: المستثمر الصناعي ضحية التداخل في المنظومة وضعف أداء الهيئة



الخطوط العريضة للإصلاحات المطلوبة:

- الفصل الصريح بين دور المنظم والرقابي للصناعة، ودور تقديم الخدمة بمقابل؛ ففي جمعها تضارب للمصالح وهو ما تقوم به هيئة التنمية الصناعية وهيئة المجتمعات العمرانية وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأجهزة أخرى.
- تحديد المعايير والإعلان عنها، ووقف الاستثناءات في التعامل بين المستثمرين والجهات السيادية، وتبني الرقمنة إلى أقصى درجة ممكنة لإنهاء المحاباة والتدخل البشري في إجراءات التخصيص، وبذلك تتحقق الشفافية والعدالة المطلوبين.
- تفضيل حاسم لمصلحة "قطاع الصناعة التحويلية" فوق مصالح هيئات بعينها متسببة حاليا في معظم مشكلات المصنعين خارج حدود الهيئة، وهي على وجه التحديد (هيئة المجتمعات العمرانية، والدفاع المدني، وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهيئة الاستثمار، والجهات الرقابية المختلفة... وغيرها).
- أي حوافز للصناعة مثل الرخصة الذهبية، وأي إعفاءات جمركية أو ضريبية ستكون محدودة الأثر، ولن تحدث طفرة في التنمية الصناعية، أو تقدم حلول مستدامة للمشكلات يعاني منها المستثمرين في مجال الصناعة، وبالتالي في قدرتهم على التصدير لأنها مرة أخرى لا تعالج أصل المشكلة، وهو الإطار المؤسسي المسئول عن منظومة الاستثمار في الصناعة.
- تبني المفهوم السليم للتنمية الصناعية؛ حيث تنبثق استراتيجية التنمية الصناعية من الخطة التنموية لمصر، فلا يجب أن تُعد بمعزل عنها. ويجب أن يكون هناك مستهدفات لمنظومة الاستثمار الصناعي، وتحديدًا هيئة التنمية الصناعية، تنبثق من استراتيجية التنمية الصناعية ويتابع تنفيذها مع تقديم الحوافز لتحقيق المستهدفات.
- تصحيح مفهوم "الهيئة الاقتصادية" وأنه لا يعني فقط تدبير الإيرادات والوصول لتوازن بينه وبين الهدف الأصلي لوجود الهيئات، وتحديدًا هيئة التنمية الصناعية، وهيئة المجتمعات العمرانية؛ فأصل دور هيئة التنمية الصناعية هو مساندة الصناعة لا تحميلها بأعباء مالية مبالغ فيها لتحقيق إيرادات، وكذلك هيئة المجتمعات العمرانية التي تحول دورها إلى تاجر أراضي بدلا من دعم التنمية الصناعية بالشكل الصحيح الذي يتماشى مع رؤية مصر المستقبلية.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى الناجحة (الإمارات، السعودية، المغرب، تركيا، وجنوب إفريقيا)، وكلها دول منافسة لمصر بشكل مقلق في الاستثمار وقبله التصدير، ويجتمع لدى جميع هذه الدول سهولة الإجراءات ووضع المصلحة العامة للصناعة قبل مصالح المؤسسات من تحقيق ربحية أو تحكم في الإجراءات أو اعتبارات وهواجس أمنية مبالغ فيها.

الجدول 1: الخطوط العريضة لمقترح الخطة الاصلاحية لمنظومة الاستثمار الصناعي

الأولوية	طبيعة الإصلاحات المطلوبة	الفترة الزمنية	نوع الإصلاحات
أولوية قصوى لكل الإجراءات لأن اكتمال التأثير الإيجابي لن يتحقق إلا باكتمال كل الإصلاحات. أضعف حلقات المنظومة هو المتحكم في اكتمال الإجراءات.	<ul style="list-style-type: none"> تفعيل القانون الموجود بالفعل في هيئة التنمية الصناعية والقضاء على كل التعقيدات المرتبطة باستخراج أو تجديد السجل الصناعي والتراخيص الناتجة عن قرارات داخلية للهيئة وغير موجودة بالقانون أو اللائحة التنفيذية، خاصة المرتبطة بالمشروعات الصغيرة، من خلال إلغاء هذه القرارات. إعادة تقييم التكاليف المعيارية بشكل عادل يتناسب مع تكلفة الخدمة من خلال خبراء خارجيين وتحت إشراف رئاسة الوزراء واتحاد الصناعات، والتعامل مع شكاوى المستثمرين من خلال منظومة مؤسسية رقمية بعيدا عن الجهود الفردية. 	أقل من ثلاثة شهور	إصلاحات فورية بهيئة التنمية الصناعية
	<ul style="list-style-type: none"> التخلص من كل التعقيدات المرتبطة بالاختلافات بين القانون واللائحة التنفيذية. مراجعته الهيكل الإداري للهيئة وإلغاء اللجان غير الضرورية. إعادة تقييم القوى البشرية العاملة في الهيئة وعدد المستشارين وتخصصاتهم وفقا لرؤية جديدة للهيئة تضع أولوية لاحتياجات الصناعة بعيدا عن الربحية. 	من ثلاثة شهور إلى عام	إصلاحات على المدى القصير في هيئة التنمية الصناعية
	فك التشابكات بين الهيئات داخل المنظومة من خلال إصلاح مؤسسي حقيقي وليس ظاهري يصل إلى "العقد الشامل" الذي يتعامل فيه المستثمر مع هيئة التنمية الصناعية فقط (الشكل 6).	من عام إلى عامين	إصلاحات على المدى المتوسط لمنظومة الاستثمار الصناعي
	توحيد جهات تخصيص الأراضي بشكل كامل بما في ذلك الجهات السيادية حتى يتسنى تحويل المنظومة كلها وبشكل كامل إلى النظام الرقمي مثل دولتي الإمارات والسعودية ³	أكثر من عامين	إصلاح على المدى الأطول لمنظومة الاستثمار ككل

³عبود، سحر. 2018. منظومة إدارة أراضي الدولة في مصر: الوضع الحالي ومقترحات التطوير، ورقة العمل رقم 196، سلسلة أوراق العمل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

الشكل 6: العقد الشامل



وهناك إصلاحات شبيهة مطلوبة للهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة؛ مصلحة الرقابة الصناعية؛ والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، ومصلحتي الضرائب والجمارك، وهيئة سلامة الغذاء، وكل أجهزة وزارة الزراعة؛ فبسبب المعوقات التي تولدها هذه الجهات نظرا للبيروقراطية المتفشية، أو ضعف الكوادر أو تقادم أساليب العمل والإجراءات أو كلهم مجتمعين، تعجز كافة الأنشطة الإنتاجية عن استغلال كامل إمكاناتها سواء قدراتها الاستثمارية، الإنتاجية، التصديرية أو التشغيلية. وكلما كانت المنشأة الإنتاجية أصغر حجماً ارتفعت تكاليف المعاملات اللازمة للقيام بأي نشاط وضاعت فرص التصدير.

ب) تغييرات جذرية في منظومة إجراءات التصدير والاستيراد، بما يضع مصر على نفس مستوى الدول المنافسة إقليمياً وعالمياً⁴

- هناك ضرورة لتغيير التوجه الحكومي بصورة جذرية ليستهدف "تعزيز الصادرات" بدلا من "حظر أو خفض الاستيراد" لما لذلك من مردود إيجابي على توفير العملة الصعبة وكذلك تصحيح المفاهيم بأن زيادة العملة الصعبة لا ترتبط فقط بخفض الاستيراد حيث أن زيادة الصادرات تستلزم زيادة في الواردات من الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج.

⁴ مجموعة دراسات للمركز المصري للدراسات الاقتصادية في مجال التجارة لتحليل إجراءات تصدير واستيراد بعض المنتجات لصالح شركة باليديام الدولية (برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية).

- وبالتالي يأتي تحسين الإجراءات الاستيرادية جميع المنتجات في صدارة الأولويات الإصلاحية لمنظومة التجارة الدولية كونها تؤثر بشكل مباشر على إجراءات التصدير؛ فلا يمكن زيادة الصادرات بدون القضاء على المشكلات التي تواجه عمليات الاستيراد فبغض النظر عن طبيعة المنتج هناك دائما مكون اجنبي فيه، حيث أوضحت دراسة أجرتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتفاصيل منظومة التصدير أن معظم ارتفاع تكلفة إجراءات التصدير وطول مدتها مرتبط بأسلوب تطبيق نظام الدروبك ونظام السماح المؤقت واللذان يمثلان استرداداً لمستحقات مالية للمصدرين بعد حساب المكونات المستوردة.
- هناك ضرورة لاستعادة ثقة الحكومة في القطاع الخاص وثقة القطاع الخاص في الحكومة وإنهاء الاعتقاد الضمني الخاطئ بأن القطاع الخاص مدان حتى تثبت براءته، وبالتالي التشكك في كل إجراء له في منظومة التصدير أو الاستيراد ومراقبتها والتحقق منه ومن ثم زيادة في التكلفة والوقت المطلوب لإنهاء الإجراءات. وينطبق هذا تحديداً على دور هيئة الرقابة الصناعية، فالأصل في الأمور أن يكون السلوك الفاسد هو الاستثناء وليس هو السائد، وبالتالي لا يكون القاعدة التي تبنى عليها السياسات وتتحدد إجراءات المراقبة على أساسها. والتجارب الدولية تعكس بوجه عام الثقة في القطاع الخاص إلى أقصى درجة مما يترجم إلى زيادات ضخمة في الصادرات نتيجة لتبسيط الإجراءات والمفهوم السليم للإجراءات الأمنية.
- مؤسسياً، يرتبط جزء كبير من جميع المشكلات الخاصة بإجراءات التجارة في الأساس بوزارة المالية ومختلف الإدارات التابعة لها، في حين تأتي مسؤولية وزارة التجارة والصناعة في المرتبة الثانية. ويمكن أساس هذه المشكلات في حقيقة أن وزارة المالية تعتبر تحصيل الأموال هدفها الأساسي، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بينها وبين وزارة التجارة والصناعة مما يعمل على تعميق سوء الفهم لهدف التنمية الصناعية وتنمية الصادرات.
- فيما يخص الاستيراد، رغم أن الأمر يبدو وكأن الجمارك هي أساس جميع الاختناقات المتعلقة بإجراءات الاستيراد إلا أنها مجرد واجهة، وهناك عدد من الجهات مثل هيئة الميناء والعديد من الجهات التي تقوم بالفحص (نحو 38 جهة)، والتي يعكس عدم الكفاءة والضعف الذي تعاني منه على معاملات المستورد المصري مع الجمارك، وفي الحقيقة فإن أضعف حلقة هي التي تحدد سرعة الإجراءات بأكملها. كما أن هناك فرق كبير في التعامل مع نفس المنتج من حيث التكاليف والإجراءات بين الموانئ المختلفة، وهو ما يعني عدم وجود معايير واضحة وموحدة لتقدير التكاليف أو الوقت الذي تستغرقه إجراءات الاستيراد ككل، فضلا عن الازدحام الشديد عند بوابات الموانئ التي تنسم فيها الإجراءات "بالسهولة".
- حقيقة أن "دورة المستندات" في مصر أبطأ من "دورة المنتجات" خلافاً للمعتاد في كل دول العالم تعني أن هناك حاجة شديدة لرقمنة كامل الإجراءات في الجمارك؛ حتى يختفي العنصر البشري وأخطاؤه، وتتحقق الشفافية، وتنخفض مدة الإجراءات. وبينما كان إدراج نظام "نافذة" في الجمارك خطوة إصلاحية من الدولة في هذا الاتجاه إلا أن هذا النظام يعاني من أوجه قصور عديدة في تصميمه الأصلي ومرحلة التنفيذ؛ فهو لا يعمل حالياً على تحقيق الهدف المرجو من إنشائه في الأساس وهو قصر جميع الإجراءات على جهة واحدة مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة، وإنما يعمل على زيادة وتفاقم المشكلات بالإضافة إلى المؤسسات الأخرى مما يعمل على تعقيد المشكلات وزيادة البيروقراطية.
- وأخيراً، هناك أمثلة لتعديلات جوهرية محددة في نظام التصدير في عدة دول متميزة (المرفق 2) يمكن أن تحقق طفرات في منظومة التصدير المصرية. وتحديداً، أسلوب تطبيق نظام الدروبك في كوريا الجنوبية ونظام الفحص

الجمركي في تركيا، وكذلك آلية دخول القطاع الخاص في دائرة صنع القرار التصديري بكفاءة شديدة تحت مظلة الحكومة في تركيا أيضا. وأخيرا خطوات استخراج الشهادة الصحية للصادرات في السعودية. إن تطبيق هذه التجارب في مصر يعني تغييرات ملموسة في الدور الذي تلعبه بعض المؤسسات في إجراءات التصدير (على سبيل المثال، صندوق تنمية الصادرات ومصلحة الرقابة الصناعية ووزارة الصحة)، وإعادة تحديد دور بعض المؤسسات، مثل بنك تنمية الصادرات، بحيث تؤدي مهامًا مشابهة للمهام المنوطة ببنك إكزيم التركي Turkish Eximbank.

كلمة أخيرة

ليس هدف رؤية مجتمع الأعمال تقديم حل لكل مشكلة أو التقليل من جهود الحكومة في حل مشاكل المصدرين، ولكن الهدف هو تحويل البوصلة إلى فكر مختلف يقوم على حل جذور مشاكل مصر المزمنة وليس فقط أعراضها الظاهرة وبشكل مستدام، من خلال استهداف إصلاح اقتصادها الحقيقي والاستفادة من مستقبل مصر الواعد تصديريا